دبلوماسية التوازنات الجديدة

زيارة نيجيرفان بارزاني إلى دمشق وإعادة تشكيل المجال السوري الإقليمي

محمد صادق شيخ ديب | 4 أغسطس 2026

مقدمة

استقبل الرئيس السوري أحمد الشرع نيجيرفان بارزاني في قصر الشعب بدمشق يوم 3 أغسطس 2026، في أول زيارة من هذا المستوى لمسؤول كردي عراقي منذ سقوط نظام الأسد. تناولت الزيارة العلاقات الثنائية وملف دمج المؤسسات الكردية، وتأتي أهميتها من توقيتها: متابعة مباشرة لاتفاق دمج قسد الموقّع قبل أشهر قليلة، وسط انخراط أمريكي-تركي فاعل في الملف. الزيارة امتداد لمسار تواصل سابق لا افتتاح له: لقاءات بارزاني-الشرع على هامش منتدى أنطاليا خلال 2025-2026، ولقاءات عبدي-بارزاني في أربيل مطلع 2026 برعاية أمريكية مهدت لاتفاق 30 يناير 2026.

يعتمد هذا النص على مواد خبرية وتحليلية مفتوحة المصدر، مع تمييز صريح بين ثلاث درجات: واقعة موثقة بمصدر مباشر أو مصدرين مستقلين، معلومة منقولة عن مصدر واحد **"مصدر واحد"**، وتقدير تحليلي **"تقدير"**. الاعتماد شبه الكامل على مصادر ثانوية، وغياب معطى موثوق عن الموقف الإسرائيلي والموقف الشعبي العربي في شرق الفرات تجاه هذه الزيارة تحديدًا، مُقرّ بهما صراحة في القسمين السابع والثامن.

أولاً: خط زمني موجز

التاريخ	الحدث
10مارس 2025	الاتفاق الأصلي لدمج قسد (8 بنود)؛ سقف زمني: نهاية 2025
نهاية 2025	تعثر السقف الزمني دون تنفيذ أي بند فعليًا
19–18يناير 2026	تصعيد ميداني حاد؛ اتفاق تمهيدي لوقف إطلاق النار
30يناير 2026	الاتفاق النهائي الأكثر تفصيلاً (رعاية أمريكية-فرنسية)
مطلع 2026	انتخابات برلمانية في الحسكة؛ عزوف تيار داخل قسد عن المشاركة **"تقدير، مصدر واحد"**
مارس 2026	تعيين سيبان حمو نائبًا لوزير الدفاع للمنطقة الشرقية
أواخر مايو 2026	إعادة تعيين توم باراك مبعوثًا لسوريا والعراق معًا
21يوليو 2026	تقرير The New Arab: رفض عبدي منصب نائب الوزير **"مصدر واحد"**
26يوليو 2026	الشرع للجزيرة: إقرار مباشر بـ "بطء" تنفيذ الاتفاق
31يوليو–أوائل أغسطس 2026	تصريحات رسمية سورية عن نسب دمج 60%–70 % **"مصدر واحد"**
3أغسطس 2026	زيارة بارزاني لدمشق
4أغسطس 2026	تغريدة عبدي: ترحيب بالزيارة دون توثيق لقاء مباشر مع بارزاني

ثانيًا: ماذا نصّت الاتفاقات فعليًا؟

اتفاق 10 مارس 2025 نص على دمج المؤسسات المدنية والعسكرية في الشمال الشرقي ضمن إدارة الدولة، بما فيها المعابر والمطار وحقول النفط، مع اعتراف بالمكوّن الكردي وضمان عودة النازحين. اللافت أنه لم يتطرق إلى اللامركزية أو الفيدرالية. هذا الفراغ يرجّح تفسير التعثر اللاحق: ترك لكل طرف تأويل "الدمج" على هواه، دمشق وأنقرة تقرآنه على الأرجح اندماجًا مركزيًا كاملاً، بينما يُفهم داخل قسد كإطار يحفظ حكمًا ذاتيًا موسّعًا **"تقدير مبني على مواقف الطرفين المعلنة لاحقًا، لا على تصريح تفسيري مباشر بهذا اللفظ"**.

اتفاق 30 يناير 2026 جاء بعد تصعيد ميداني رافقه نزوح واسع قدّرته جهات دولية بين 135 و180 ألف نازح، مع توثيق حالات إعدام ميداني طالت غالبيتها مدنيين كردًا **"مصدر واحد لهذا الرقم تحديدًا"** .كان أكثر تفصيلاً: وقف نار دائم؛ دمج المؤسسات المدنية في محافظة الحسكة تحديدًا لا الشمال الشرقي بأكمله؛ التزام قسد بتسليم أسماء ضباط فلول النظام السابق مقابل عدم استيعابهم في صفوفها؛ تعيين محافظ للحسكة بترشيح من قسد، وقائد أمن بترشيح من الحكومة، ومعاون لوزير الدفاع بترشيح من قسد، وهذا الأخير هو أساس تعيين سيبان حمو لاحقًا؛ تسليم حقلي رميلان والسويدية لوزارة الطاقة؛ وتسليم مطار القامشلي لهيئة الطيران المدني.

هذا التفصيل يرجّح تفسيرًا لوضوح التقدم الأمني (مطار، حقول نفط، تعيينات محددة) مقارنة بالمسار المدني/السياسي غير المحدد البنود أصلًا في أي من الاتفاقين. مقابل ذلك، ثمة قراءة معاكسة تمامًا لدلالة اتفاق يناير: أن قسد احتفظت فعليًا بالسيطرة على المعابر والمرافق، وأن سلطة الحكومة بقيت شكلية على الأرض **"مصدر واحد، موقف تحليلي معارض صراحة للسردية الرسمية"** .وجود قراءتين متعارضتين لاتفاق واحد، رغم وضوح بنوده الحرفية، يعني أن سؤال "من الرابح فعليًا" يبقى مفتوحًا.

ثالثًا: العامل الأمني، تقدّم عسكري مقابل جمود مدني وسياسي

عسكريًا، شهد تنفيذ الاتفاق تقدمًا في مسار دمج قوات قسد ضمن مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، مع تخصيص أربعة ألوية للشمال الشرقي وتعيين سيبان حمو نائبًا لوزير الدفاع للمنطقة الشرقية (منصب جغرافي محدود لا حقيبة عامة). أما نسب الدمج الرسمية (60% بحسب ممثل الإدارة الذاتية، و70% بحسب محافظ الحسكة)، فقد وردت في سياقين مختلفين، ولا يتضح من التصريحات المنشورة أنهما تقيسان المؤشر نفسه، ما يجعل المقارنة المباشرة بينهما أو استخدامها لقياس حجم الدمج الفعلي أمرًا غير ممكن «مصدر واحد».

بخصوص هذين الرقمين تحديدًا: تتوفر تقديرات بحثية متفاوتة لحجم قسد الإجمالي (نحو 40–45 ألف مقاتل بحسب المصدر وتاريخ النشر)، وهي متباعدة بما يكفي لجعل أي نسبة مئوية تُشتق منها

رقمًا تقريبيًا لا مقياسًا دقيقًا. لذلك، لا تكفي النسب الرسمية وحدها لتقدير حجم الدمج الفعلي على الأرض، كما لا تتوافر بيانات منشورة وموثوقة تسمح بترجمتها إلى نسبة فعلية من إجمالي القوة.

مدنيًا وسياسيًا، يكاد التقدم يقتصر على قطاع الصحة، فيما يبقى الملف الأوسع متجمدًا، ولا سيما في ما يتعلق بدمج القضاء. سياسيًا، يبقى ما نُقل عن رفض مظلوم عبدي لمنصب نائب الوزير مستندًا إلى مصدر إعلامي واحد «مصدر واحد»، في حين أن غياب تمثيل قيادي عام لقسد داخل هيكل وزارة الدفاع واقعة مستقلة عن ذلك الادعاء.

جوهر الخلاف يتمثل في سؤال أساسي: هل يجري دمج كتلة عسكرية متماسكة تحتفظ بقيادتها، أم دمج أفراد يؤدي تدريجيًا إلى تفكيك البنية التنظيمية المستقلة؟ المعطيات المتاحة ترجّح الاحتمال الثاني على مستوى الأفراد حتى الآن، مع احتفاظ قسد بقيادة موحدة وبنية تفاوضية مستقلة، الأمر الذي يجعل وصف «الدمج الكامل» سابقًا لأوانه. ويبقى ملف «الوحدات النسائية» إحدى نقاط الخلاف الرمزية التي لم تُحسم بعد.

رابعًا: التمايز بين الفاعلين الكرد ووساطة أربيل

يجب التمييز بين قسد والمجلس الوطني الكردي: تأثير أربيل السياسي المباشر على المجلس الوطني أقوى من تأثيرها على قيادة قسد، بحكم الروابط الحزبية بين البارتي ومكونات المجلس، بينما تبقى العلاقة مع قسد أكثر تعقيدًا بحكم مرجعيتها المرتبطة بحزب العمال الكردستاني.

هذا التمايز التاريخي بين البارتي وحزب العمال الكردستاني واقعة موثقة ظهرت في محطات تفاوضية سابقة عديدة، مستقلة عن هذه الزيارة تحديدًا. لكن الانتقال منها إلى استنتاج أن قسد تحديدًا تنظر إلى وساطة أربيل بعين الريبة هو استدلال، لا تصريح: يمكن أن يُفهم داخل قسد على أن وساطة أربيل تعزز موقع البارتي على حساب استقلالية الإدارة الذاتية، لكن لا تصريح مباشر من قيادات قسد يسند هذا القراءة بخصوص هذه الزيارة تحديدًا.

الأصح معاملة هذا الاستنتاج كفرضية قابلة للاختبار لا كوصف لموقف قائم: المؤشر العملي لصحتها سيكون تصريح أو تحفظ علني من قيادات قسد تجاه دور أربيل تحديدًا خلال الأسابيع المقبلة، وهو ما لم يُسجَّل حتى تاريخ هذا التحليل. غياب هذا التصريح لا ينفي الفرضية لكنه يبقيها غير مؤكدة (مزيد من المعالجة في الخاتمة).

خامسًا: الملف الاقتصادي

معبر سيمالكا / فيشخابور انتقل من إدارة الإدارة الذاتية إلى سيطرة الحكومة المركزية، التي فرضت عليه رسومًا جمركية على الواردات من الإقليم. هذا فارق سياسي لا اقتصادي فقط: "تفعيل" المعابر في الخطاب الرسمي قد لا يعني إدارة كردية مشتركة بل استعادة سيادة مركزية عليها.

دمشق تحتاج قنوات طاقة وتجارة عاملة بأقصى سرعة بعد أزمة إعادة إعمار حادة، وإقليم كردستان يواجه ضغوطًا مالية مع بغداد، ما يجعل هذا الملف محركًا مستقلاً لا نتيجة تابعة فقط. لكن سكان الشمال الشرقي يتحملون كلفة مباشرة: رفع الدعم عن المحروقات مع الرسوم الجمركية الجديدة رفع الأسعار وزاد الضغط المعيشي، ما يجعل "الورقة الاقتصادية" مصدر احتكاك محلي محتمل لا تقاربًا سلسًا بالضرورة.

الحديث عن قنصلية سورية في أربيل ورد دون تأكيد رسمي بموعد أو آلية. وبخصوص لقاء بارزاني-عبدي المتداول: لم تُفِد المصادر بعقده على هامش هذه الزيارة؛ اكتفى عبدي بتغريدة ترحيب في 4 أغسطس دون توثيق تنسيق مباشر.

سادسًا: القيد التركي والرعاية الدولية

خطوط أنقرة المعلنة تتمحور حول رفض أي حكم ذاتي إداري أو سياسي في الشمال الشرقي، ورفض بقاء أي سلاح مستقل خارج مؤسسات الدولة، والإصرار على تفكيك حزب العمال الكردستاني "بكل فروعه" بما فيها قسد، كرره الناطق باسم حزب العدالة والتنمية في ديسمبر 2025. هذه الخطوط ليست ثابتة بمعزل عن السياسة الداخلية التركية: مسار السلام مع عبد الله أوجلان منذ فبراير 2025 يخلق حساسية مزدوجة، إذ يحذّر حزب الشعوب الديمقراطي من ربط هذا المسار الداخلي باشتراطات ملف قسد السوري، بينما صعّد تحالف الحكم اليميني لهجته في يناير 2026 ملوّحًا بعملية عسكرية جديدة إذا تعثر التنفيذ.

وصف موقف أنقرة من وساطة أربيل بأنه "قبول ضمني" استنتاج مبني على متانة العلاقة الاقتصادية-الأمنية بين الطرفين لا تصريحًا تركيًا رسميًا بهذا اللفظ **"تقدير"**. هذا القيد التركي نفسه أحد مصادر التوجس الكردي المحتمل المشار إليه أعلاه: ما يُرضي أنقرة في صيغة الوساطة قد يُقرأ داخل قسد كتنازل إضافي على حسابها.

استمرارية الرعاية الأمريكية تبقى مشروطة بعاملين: تمثيل باراك لمواقف مراكز القرار الأخرى في واشنطن، وأبرزها البنتاغون، غير مضمون، أشارت مسؤولة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية إلهام أحمد إلى أن مواقفه تتأثر بالظروف السياسية المحيطة **"مصدر واحد"**؛ وتوسيع تكليفه ليشمل العراق يُقرأ في مصادر مطلعة كإعادة ترتيب إداري لا تراجعًا **"تقدير"**. مدى صمود هذه الرعاية أمام أي تحول في أولويات واشنطن الإقليمية يبقى سؤالًا مفتوحًا.

الرعاية الفرنسية لاتفاق يناير 2026 مشروطة أيضًا: رفضت دمشق اجتماعات باريس في أغسطس 2025 متهمة فرنسا بـ "تدويل" الملف وسط ضغط تركي مرجَّح.

سابعًا: البعد الشعبي والمحلي، موقف بعض العشائر العربية في شرق الفرات

يركّز هذا التحليل على القيادات (الشرع، بارزاني، عبدي)، بما يعكس طبيعة المصادر المتاحة أكثر من أولوية موضوعية. إغفال المكون العربي في مناطق شرق الفرات، التي تضم أجزاء واسعة من

الحسكة والرقة وريف دير الزور الشرقي، وسكانها غالبيتهم عرب رغم خضوعها لسيطرة قسد لسنوات، يترك فجوة يستحق الإقرار بها.

من المهم هنا تجنب الحديث عن "الموقف العربي" ككتلة واحدة: تاريخيًا انقسم موقف زعامات العشائر هناك؛ بعضها دخل في تحالف أو استيعاب متبادل مع قسد، بينما اتخذ قسم آخر موقفًا معارضًا **"معطى تاريخي عام لا خاص بهذه الزيارة"** .ومع توغل الجيش السوري مطلع 2026 في مناطق كانت تحت سيطرة قسد، شاركت ميليشيات عشائرية متحالفة مع دمشق في هذا التوغل، وهو ما يرجّح أن جزءًا من هذه الزعامات يرى في عودة مركزية الدولة تصحيحًا لاختلال سابق، الا أن هذا لا يمثل موقف كل العشائر أو عموم السكان العرب **"مصدر: تغطية CNN عربي، يناير 2026"**.

لا تتوفر معطيات محدّثة وموثقة عن موقف زعامات العشائر تحديدًا من زيارة بارزاني؛ أي استنتاج حول ترحيبها أو تحفظها يتجاوز ما هو مسند، وتُترك هذه النقطة فجوة معرفية معلنة. ما يمكن قوله بثقة أكبر: أي تسوية مستقرة لن تكتمل إذا اقتصر ترتيب التمثيل على المكونين الكردي والدمشقي دون معالجة موثقة لتطلعات المكون العربي إلى تمثيل سياسي وإداري موازٍ.

ثامنًا: عوامل هامشية حاليًا، روسيا وإيران وإسرائيل

تراجعت مركزية موسكو وطهران في الملف الكردي مقارنة بما قبل التحول السوري. قدرتهما على "إبطاء" ترتيبات الاندماج تقدير تحليلي لا واقعة موثقة بمصدر مباشر يخص هذه الزيارة **"تقدير"** . هذه الهامشية مشروطة باستمرار التفاهم السوري-التركي؛ أي انتكاسة فيه قد تفتح هامشًا لعودتهما كطرفين معطِّلين.

لإسرائيل مصالح معلنة تاريخيًا في الملف الكردي، وغيابها عن هذا التحليل ثغرة معرفية معلنة: لا تتضمن المصادر المتاحة أي إشارة موثقة لموقف إسرائيلي من هذه الزيارة تحديدًا.

تاسعًا: السيناريوهات ومؤشرات المتابعة

السيناريو	مؤشرات مبكرة
تسوية ناجحة	لقاء مباشر موثق بارزاني-عبدي • تقدم موثق في دمج القضاء • تمثيل برلماني فعلي لقسد • تصريح كردي ينفي التوجس من دور أربيل
تسوية ناقصة	استمرار الفجوة بين الدمج الأمني والمدني • بقاء ملف الوحدات النسائية عالقًا • تكرار تصريحات "البطء" دون خطوات تصحيحية
تصعيد متجدد	تصريحات تركية أكثر حدة • حوادث ميدانية في مناطق التماس • تصريح كردي يؤكد التوجس من دور أربيل (لم يُسجَّل حتى الآن)

المعطيات المتاحة ترجّح السيناريو الثاني (تسوية ناقصة) كالأقرب على المدى القصير، فيما يبقى مصير السيناريوهين الآخرين مرهونًا بتطور الملف السياسي/القضائي الذي لم يُظهر تقدمًا يُذكر حتى تاريخ هذا التحليل **"تقدير تحليلي لا مقياس إحصائي"**.

خاتمة

الزيارة مؤشر على مسار، لا برهان على تسوية نهائية. مسارها رهين بأربعة شروط: وضوح قانوني في ترتيبات الاندماج، وهو الفراغ الذي أظهره القسم الثاني في نص الاتفاقين نفسيهما؛ التزام سياسي قابل للتحقق من دمشق؛ قبول تركي-أمريكي بصيغة التسوية؛ وقناعة داخل قسد بأن قناة أربيل تمثل مصالحها لا تتجاوزها.

الشرط الأخير يختلف عن البقية في بنيته لا أهميته فقط: الثلاثة الأولى وقائع يمكن رصد تقدمها بمؤشرات ملموسة، بينما الرابع فرضية غير مؤكدة عن حالة داخل قسد لم تُصرَّح بها بعد. الفصل الضروري: مستوى الثقة في الفرضية منخفض، لكن حجم أثرها إذا صحّت مرتفع، لأن تسوية تتجاهل توجسًا حقيقيًا من موازين التمثيل تظل عرضة لإعادة إنتاج الأزمة. المؤشر الوحيد لحسمها تصريح مباشر من قسد تجاه دور أربيل؛ إلى حين صدوره، يبقى هذا الشرط بندًا للمتابعة لا استنتاجًا يُبنى عليه.

المراجع

شفق نيوز؛ الشرق الأوسط؛ مونت كارلو الدولية؛ جريدة القدس؛ الجزيرة نت (نص اتفاق 10 مارس 2025؛ تفاصيل اتفاق 19 يناير 2026؛ دعوة أوجلان 29 نوفمبر 2025؛ المعارضة التركية 5 يناير 2026)؛ العين الإخبارية؛ عنب بلدي؛ العربي الجديد؛ يورونيوز عربي؛KurdPress ؛ France Diplomatie؛ The New Arab (21 يوليو 2026)؛ مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ موقع "عج"؛House of Commons Library ؛ منصة إكس (تغريدة عبدي، 4 أغسطس 2026)؛ Wikipedia / Al Majalla / North Press Agency؛ مجلة المجلة (توم باراك؛ النص الحرفي لاتفاق يناير)؛ASAS Media ؛ eanlibya (23 ديسمبر 2025)؛ CNN عربي (19 يناير 2026)؛ جسور للدراسات؛ RT عربي (31 ديسمبر 2025)؛ نون بوست (24 أبريل 2026)؛ القدس العربي (مارس 2026)؛ الحل نت (30 يناير 2026)؛ المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات؛ الشرق للأخبار.